المعهد الديمقراطى المصرى
للتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية

جمهورية مصر العربية

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
٢٠١٤ ـ ٢٠١٨

أعلنها رئيس الوزراء المهندس / ابراهيم محلب
بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٤

أعدته للنشر / نهى هشام
باحثة بقسم الرصد والتسجيل

العنوان / الدور الارضى – مدخل ٢ – ٨٠ ش خاتم المرسلين – العمرانية – الهرم - الجيزة .
تليفون / فاكس : ٣٥٦٠٤٧٣٥

E-mail : edi_egypt2006@yahoo.com
Web site : http://parliamenttoday.org

م	الموضـــــــــــــــوع
١	**تقديم :**
	هدف الإستراتيجية
	أسس بناء الإستراتيجية – آليات بناء الإستراتيجية
٢	**القسم الأول :**
	مشكله الفساد في مصر
	١- تعريف الفساد وأنواعه
	٢- ظاهرة الفساد في مصر
	٣- قياس الفساد في مصر
	٤-أسباب الفساد في مصر
	أ-أسباب اقتصادية
	ب-أسباب إدارية
	ج-أسباب قانونية
	د-عدم توافر الشفافية الكافية
	هـ-أسباب تتعلق بالترتيبات المؤسسية لمكافحة الفساد
	و-أسباب اجتماعية
	ز- أسباب أخرى
٣-	**القسم الثانى :**
	الإطار العام لإستراتيجية مكافحه الفساد:
	١-المبادئ التي استندت إليها ألاستراتيجيه
	٢- مدة الإستراتيجية
	٣-الجهات المشاركة في التنفيذ
	٤-التحليل الاستراتيجى الرباعى s.w.o.t
	ا-أهم نقاط القوة
	ب-أهم نقاط الضعف
	ج-الفرص في البيئة المحيطة
	د-التهديدات في البيئة المحيطة
٤-	**القسم الثالث :**
	المسار الاستراتيجي:
	١- الرؤيـــــة : Vision
	٢- الرســـالة : Mission
	٣- الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
٥-	الخطة الرئيسية التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تقديم

فى ظل الإرادة الحقيقية للشعب المصرى والإرادة السياسية لمكافحة الفساد والتى عبر عنها دستور عام ٢٠١٤ بأن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد وإرسال لمبادئ الشفافية والنزاهة وسيادة القانون وانطلاقا من إن الفساد هو العقبة الرئيسية التى تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة لما من اثأر سلبية على كافه جوانب الحياة وإهدار للطاقات المتاحة وتقويض لقدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وعلى الصعيد الوطني فقد شهدت مصر اهتماما متزايدا بمكافحة الفساد وتطويرا ملحوظا للجهود المبذولة فى هذا الشأن كان إبرازها إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحه الفساد واللجنة الفرعية المنبثقة عنها .

وفى ظل الجهود المبذولة في مجالى الإصلاح الادارى والاقتصادى كمدخلين رأسيين للحد من الفساد وتصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥ والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤ وما واكبها من التزامات تجاه الدول الإطراف تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات في مجال التدابير الوقائية للحد من الفساد وتحديث التشريعات بما يتواءم مع الالتزامات الواردة بالاتفاقية بالنسبة للأفعال المجرمة وكذا بعض الالتزامات فى مجالات التعاون الدولى واسترداد الموجودات والمساعدات التقنية .

لذلك فقد ثم إعداد ألاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتى تمثل رؤية نحو الارتقاء بمستوى الأداء الادارى والحفاظ على المال العام ، ورسالة للكافة ، للتأكيد على إن النزاهة والشفافية والمساءلة تعد أولوية للدولة فى كافة المجالات ، كما تهدف إلى وضع خطة واقعية لمكافحة الفساد فى مصر تعتمد على الإمكانات والطاقات المتاحة بهدف الحد من مظاهر الفساد بالمجتمع من خلال وضع الأهداف والخطوات التنفيذية التى تكفل محاصرة هذه الظاهرة وتقوم سلوك الإفراد للارتقاء بالأداء لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمواطنين .

وقد اعتمد بناء هذه ألاستراتيجية على دراسة لأهم أسباب الفساد فى مصر ، فضلا عن تحليل نقاط القوة والضعف المتمثلة فى البيئة الداخلية والفرص والتهديدات المتمثلة فى البيئة الخارجية لمنظومة مكافحة الفساد فى مصر ، وتأسيسا على ذلك فقد تم وضع محاور تمثل اتجاهات عامة للإستراتيجية مع تحديد أهداف رئيسية لكل محور تتفرع إلى أهداف فرعية لمكافحة المناحى المختلفة لظاهرة الفساد .

وتعد هذه الإستراتيجية إطارا عاما للخطة الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات٢٠١٤-٢٠١٨ وتتبنى العديد من المبادئ من أهمها ترسيخ المساءلة والمحاسبة دون اى مجاملة أو تمييز وإعطاء رسالة قوية إن محاربة الفساد والوقاية منة مسئولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع ، وتحتاج إلى تكاتف الجهود لتحقيق التوعية اللازمة والوقاية والردع للفاسدين وان من حق المواطن التعرف على نتائج الجهود المبذولة أولا بأول ، وان مشاركته فى مكافحة الفساد واجب وطنى بما يحقق التنمية المستدامة للوطن والرفاهية لشعبنا العظيم .

اللجنة الفرعية التنسيقية
لمكافحة الفساد

الهدف من الإستراتيجية

مكافحة الفساد بالمجتمع المصرى من خلال وضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التى تكفل محاصرته ولتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد .

أسلوب بناء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اعتمدت خطة بناء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه على التعرف على أسبابه الحقيقية ووضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التى تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة دون مجامله أو تمييز ، وتساهم فى الوقاية منه ومحاربته من خلال تكاتف جهود كافة إطراف المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد ادوار لكل منها .

أسس بناء الإستراتيجية

١- رصد أهم مظاهر الفساد .
٢- التشخيص الدقيق لمشكلة الفساد للوقوف على أسبابه .
٣- تحديد أهم نقاط القوة والضعف فى منظومة العمل ومكافحة الفساد فى مصر .
٤- تحديد التهديدات التى تواجهها منظومة العمل لمكافحة الفساد فى مصر والفرص التى يمكن استغلالها لدعمها .
٥- التحديد الدقيق للأهداف مع مراعاة تحققها عبر الأمد القريب والتوسط .
٦- تحديد السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف ومعالجة الظواهر المسببة للفساد .
٧- تحديد الإجراءات المطلوبة للمشاركة الفاعلة فى مكافحة الفساد من كافة الجهات المعنية وعلى رأسها الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى .
٨- وضع آليات لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد .

آليات بناء الإستراتيجية

١- تطوير نظم العمل على نحو يحقق مكافحة الفساد .
٢- المشاركة الفعالة بين كافة الجهات المعنية فى بناء جبهة موحدة لمكافحة الفساد .
٣- تفعيل آليات مكافحة الفساد (ترشيد الهياكل التنظيمية / تنمية الموارد البشرية / تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة / ...) .
٤- وضع الأهداف القريبة / المتوسطة المدى إمكانية تحقيق الهدف المحدد بما ليتعارض مع الأهداف الأخرى .
٥- توفير كافة الموارد (البشرية /المادية) لتنفيذ الاستراتيجية .
٦- توزيع المهام والمسئوليات فى ضوء محاور الإستراتيجية .
٧- وضع آليات بديلة عند الضرورة لتحقيق المرونة اللازمة لمواجهة اى متغيرات قد تواجه تنفيذ الإستراتيجية .
٨- وضع مؤشرات وطنية لمتابعه تنفيذ الإستراتيجية .

القسم الاول : مشكلة الفساد فى مصر

١ـتعريف الفساد وانواعه :

أ- تعريف الفساد :

ليس للفساد تعريف متفق عليه بين الباحثين فى هذا المجال ، وهذا يعود الى الطبيعة المعقدة للظاهرة والزوايا المختلفة التى يمكن ان ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة ، وعلى الرغم من ذلك فان هناك بعض التعاريف التى حازت قبولا كبيرا واصبحت تستخدم على نطاق واسع ، واهم هذه التعاريف تعريف البنك الدولى للفساد بانه " اساة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " الا ان هذا التعريف ينتقد على اساس انه يقصر الفساد على القطاع الحكومى والعام .

وفى المقابل طرحت احدى المنظمات الدولية تعريفا بالفساد بانه " اساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة " ، ويتضح من هذا التعريف انه يوسع نطاق الفساد ليشمل كذلك القطاع الخاص ، ويعد التعريف الاخير الاكثر قبولا على المستوى العالمى .

ب- انواع الفساد :

للفساد انواع مختلفة وهو فساد ادارى ، وفساد مالى ، وفساد سياسى وتختلف بأختلاف المعيار المتخذ اساسا للتفرقة حيث تم اختيار معيارين ، الاول هو حجم المتحصلات من جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به والمعيار الثانى هو طبيعة القطاع الذى يحدث فيه الفساد .

فمن حيث حجم المتحصلات فى جريمه الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به فيمكن تقسيم الفساد الى الفساد الصغير **Petty Corruption** وهو الفساد الذى يقوم به صغار الموظفين والمسئولون ، وغالبا ما يكون حجم المتحصلات منه قليلا ويتسم بكونه فى اغلب الاحوال غير منظم وقد يكون الهدف منه تيسير الاجراءات المعقدة ولكنه قد يكون فى حد ذاته سببا فى تعقيد الاجراءات حيث يعمد الموظف الى وضع العراقيل امام المواطنين عن طريق خلق عقابات روتينية للحث على تقديم الرشاوى ، والفساد الكبير **Grand Corruption** وهو الفساد الذى يقوم به كبار الموظفين والمسئولون ، وغالبا ما يكون حق المتحصلات منه كبيرا ، ويتسم بكونه منظما وعادة ما ينتشر فى الدول النامية والاقل نمو وهى التى تعانى من غياب القواعد والتنظيمات التى تحكم عليها .

٢ـظاهرة الفساد فى مصر من خلال المنظورين الداخلى والخارجى :

ا- على المستوى الداخلى :

منذ عام ٢٠٠٨ بدأ الاهتمام بدراسة ظاهرة الفساد فى مصر حيث اجريت البحوث والدراسات ومسوح الرأى العام وصدرت العديد من التقارير ، وجاءت فى مقدمتها تقارير لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الادارية ، بالاضافة الى تقرير حول مؤتمر الامم المتحدة الثالث للدول الاطراف فى اتفاقية مكافحة الفساد الدوحة ٩- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩ ودراسة الاطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واتجاهتهم تجاه قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد [١] .

بالاضافة الى دراسات مركز العقد الاجتماعى حول " تشخيص الواقع المصرى من خلال دراسة الاطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد فى مصر " ومسوح مركز دعم واتخاذ القرار حول " تقييم درجة انتشار الفساد الادارى على المستوى الجغرافى بجميع محافظات الجمهورية وتقييم درجة انتشاره على مستوى القطاعات الحكومية " .

[١] .تقرير لجنة الشفافية والنزاهة متاحة على الموقع الالكترونى : http://www.ad.gov.eg/Ar/GovernanaceDetails.aspx?subject_id=1054

وكذا " تجربة تركيب وتطبيق مؤشر لقياس الفساد الادارى فى مصر ، مع تقديم تصور مقترح لكيفية التوسع فى قياس ادراك ظاهرة الفساد الادارى لدى المواطنين بصورة اكثر عمقا " .

كما تم اجراء دراسات واوراق عمل متفرقة بمركز الحكومة حول " تعزيز وصول المواطنين للعدالة ودعم المساعدة القانونية فى الوطن العربى " وايضا " الشفافية والمشاركة المجتمعية فى صنع الموازنة العامة للدولة " .

ودراسات بمراكز الابحاث التابعة لجامعة حلوان وبعض منظمات المجتمع المدنى مثل المركز المصرى لدعم المنظمات الاهلية حول " دور منظمات المجتمع المدنى فى تعزيز الشفافية والمساءلة فى المنظمات الحكومية " و " ادراك المجتمع المصرى لمعانى واشكال الفساد الادارى وطرق تعزيز الشفافية والمساءلة " لمركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسى ، و" تحالف المادة ١٣ لمكافحة الفساد " للجمعيه المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية .

<u>بالاضافة الى :</u>
دراسة " بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وعلاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالادارات الحكومية " لمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . دراسة " الشركات الصغيرة والمتوسطة الصادر عام ٢٠٠٩ عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (سايب) " حيث اظهرت نتائج استطلاع الرأى لعدد من هذه الشركات الى ما يقرب من نصفها وجد صعوبة شديدة فى التعامل مع الاجهزة الحكومية لاتخاذ اجراءات التأسيس ، وذكر العديد منها انه اضطر لدفع رشاوى لانهاء هذه الاجراءات .

دراسة " الشفافية فى المشتريات والمشروعات الحكومية لضمان المنافسة المتكافئة للأعمال الصغيرة والمتوسطة " لمركز المشروعات الدولية الخاصة .

وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل جانب اواكثر من جوانب ظاهرة الفساد دون تناول الظاهرة بشكل شامل .

ب - على المستوى الخارجى :-

تم إجراء عدد من الدراسات من قبل بعض المنظمات الخارجية التى اهتمت بقياس الفساد فى مصر منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤ عكست معظمها صورة غير دقيقة عن واقع الفساد فى مصر نظرا لعدم مشاركة أجهزة مكافحة الفساد المصرية فى إعدادها .

٣-قياس الفساد فى مصر :-

ركزت أغلب جهود قياس الفساد على وضع مقاييس حول إدراكه حيث يعد قياس الفساد من الصعوبة بمكان نظرا لعدم وجود تعريف جامع مانع له ، فضلا عن تعدد مظاهره وغياب الإحصائيات الدقيقة وعدم توفر المعلومات ، الأمر الذى يجعل قياسه – بشكل عام – غير دقيق ورغم ما سبق بذلت جهود لوضع مناهج لقياسه حيث اتجهت معظم الجهود لقياس الفساد المالى نظرا لتداعياته السلبية على التنمية الاقتصادية الشاملة فى مصر إذ انه يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الخارجية الي مصر وعلى المواطنين في أجهزة الدولة بما يحد على انتاجيتهم ويتم قياس الفساد عبر تقدير حجم الدخول غير المشروعة عبر طريقتين للتقدير :

أ- الطريقة الأولي :-

تستخدم البيانات الاقتصادية الكلية وتعتمد على تقدير حجم الدخول الناتجة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى أو الخفى[٢] كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى GDP الرسمى وإذا كان الاقتصاد غير الرسمى أو الخفى موجودا فى العديد من الدول النامية وغير النامية ، فإنه يحفز على الفساد ، فقد يرى صاحب النشاط الاقتصادى إن إجراءات التسجيل ستكلفه أوراق تسجيل وأموالاً إضافية (ارتفاع تكلفة المعاملات) ، نظرا لما قد تتطلبه من رشاو جانب التكاليف القانونية ، وهو الأمر الذى يجعله لا يسجل نشاطه الاقتصادى لتفادى هذه التكلفة مفضلا البقاء فى الظل .

ب-الطريقة الثانية :-

تستخدم الطريقة الثانية فى قياس الفساد للبيانات المجمعة عن الجرائم المسجلة مثل جرائم التهرب الضريبى والجمركى بواسطة مؤسسات الضرائب وجهات إنفاذ القانون حيث بلغ إجمالي حجم التهرب الضريبى حوالى ٦١ مليار جنيه عام ٢٠١٣ (إدارة الفحص والتحصيل) من إجمالى المتحصلات الضريبية المقدرة بحوالى ٣٦٦ مليار جنيه ن بنسبة ١٦,٧% [٣] .
فى حين وصل إجمالى حجم التهرب الجمركى إلي حوالي ١,٢مليار جنيه (فى القضايا المنشورة فقط) عام ٢٠١٣ من إجمالى إيرادات الرسوم الجمركية المقدرة بحوالى ٢١,٥٤٦ مليار جنيه بنسبة ٠,٢٤٨% رغم وجود عجز فى الميزان التجارى وصل إلى حوالى ٢٢٠ مليار جنيه عن نفس العام[٤] .

---

٢ . الاقتصاد غير الرسمي هو جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة ولا تراقبها أجهزة الدولة وهي في مصر تأخذ أشكالا عديدة أخطرها عمليات التصنيع التي تتم بعيدا عن معايير الأمان والجودة . سامر النجار . التكلفة الاقتصادية والمالية للفساد في مصر . تحليل تكلفة الفساد في مصر ، دراسة غير منشورة ، مركز الحوكمة ، ٢٠١٤ ص ٣٧ .

٣ . سامر النجار ، محمد علي ، التكاليف المالية للفساد في دراسة " تحليل تكلفة الفساد في مصر ، دراسة غير منشورة ،٢٠١٤، ص ٢٨ .

٤ . سامر النجار ، محمد على ، التكاليف المالية للفساد فى دراسة " تحليل تكلفة الفساد فى مصر " دراسة غير منشورة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٦ .

٤-أ سباب الفساد فى مصر :-

شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن أهم هذه المتغيرات فترة التحول نحو النموذج الاقتصادى الرأسمالى – شأن تجارب كافة الدول الأخرى وما واكبها من ازدياد الثروات وعدم عدالة توزيعها وعدم وصول ثمار التنمية إلى الطبقات محدودة الدخل الأمر الذى ولد لديهم الشعور بالظلم واللامبالاة مما ساعد على انتشار الفساد والذى تتمثل أسبابه فى المجتمع المصرى فيما يلى :

أ- أسباب اقتصادية:-

(١) انخفاض مستوى الدخول وتفاوتها :-

تشير بعض المقاييس العالمية المستخدمة لقياس درجة الفقر والعدالة فى توزيع الدخل إلى انخفاض مستوى الدخل ومن أهم هذه المقاييس وأكثرها دقه معامل جيني GIN Coefficient حيث بلغ معامل جيني الخاص [٥] بمصر في عام ٢٠١١ نسبة ٣٢,١% مما يشير إلي عدم المساواة مقارنة بنسبة ٣٦% عام ٢٠٠٩. ثم شهد مزيدا من التراجع عام ٢٠١٢ ليصل إلn نسبة ٢٨% بفعل تراجع معدل النمو إلى ٢,٢% وارتفاع حجم البطالة .

وقد أدى غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل للدخول والثروات كجزء من المشهد الاقتصادى والاجتماعى إلى انخفاض مستوى الدخول وتفاوتها وتركزت الثروة فى أيدى فئة تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التى لا تتسم بالشفافية فى مصر ، وكذا إلى عدم قدرة شريحة كبيرة من المواطنين على إشباع حاجاتها الأساسية من السلع والخدمات ، معا أدى إلى لجوء البعض إلى انتهاج الممارسات الفاسدة كوسيلة لإشباع هذه الحاجات .

وبعد من أهم أسباب انخفاض مستويات الدخول التغذية وقواتها الشرائية وتفاوتها ما يلى :

(أ) تدنى المرتبات والأجور فى قطاعات عديدة فى الجهاز الإدارى بالدولة وخاصة الوحدات المعنية بالخدمات .

(ب) قيام بعض الأفراد والشركات ببعض الممارسات الاحتكارية التى أدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات ، وبخاصة السلع الإستراتيجية ،دون مبرر اقتصادى .

(ج) الزيادة المطردة فى معدلات التضخم بما لذلك من اثر على ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القيمة الشرائية للنقود ، الأمر الذي يلتهم أية زيادات تتم في الدخول مما يؤثر سلبا على القيمة الفعلية لها .

(د) تشجيع ثقافة الاستهلاك لدى الأفراد ،مما جعل معدلات الاستهلاك غير متكافئة مع الدخول وجعلها غير كافية لإشباع حاجات الأفراد ولا يقابلها توعية مناسبة .

(٢) المبالغة فى الإنفاق الحكومى :

برغم تأكيدات الدولة وجهود الحكومة المستمرة لضبط إنفاق الجهاز الإدارى للدولة خاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية ، فما زال هناك مبالغة في إنفاق الجهاز الإدارى بما يؤدى إلى توجيه موارد الدولة توجيها خاطئا ، بما لذلك من أثار سلبية من أهمها ما يلى :

---

[٥] . يقيس معامل جينى الى أى مدى ينحرف توزيع الدخل والنفقات الاستهلاكية للأفراد والأسر فى الاقتصاد الوطنى من التوزيع الأمثل للدخول والثروات . ويتكون المؤشر من منحنى " لورينز " الذى يعبر عن النسب التراكمية لإجمالى الدخل المتحصل مقابل العدد التراكمى للحاصلين عليه بدءً من أفقر الأفراد والأسر – بالإضافة الى المنحنى " الافتراضى " الذى يشير الى المساواة المطلقة . ويقيس معامل " جينى " المساحة / الفجوة بين منحنى " لورينز " والمنحنى " الافتراضى " من خلال نسبة مسافة تحت المنحنى " الافتراضى " . ويشير المؤشر " صفر " الى المساواة المطلقة فى حين يشير مؤشر ١٠٠ الى اللامساواة المطلقة .
http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI

١-استقطاع جزء هام من موارد الدولة كان يجب أن يوجه إلى مجالات إنفاق حكومى أخرى تعود بالنفع العام على المواطن في مقابل تحقيق مأرب شخصية للمسئولين بالجهاز الإدارى ، وعلى سبيل المثال الأنفاق بصورة مبالغ فيها على السيارات والتجهيزات والأثاث المكتبى .
٢- انخفاض الإنفاق الحكومى علي مشروعات التنمية بما يؤثر على مستوى دخل الفرد وعدم إشباع حاجاته ، وما يرتبط بذلك من زيادة فرص وقوع الفساد .

(٣) التوسع فى إنشاء الصناديق الخاصة :

تتمثل الصناديق الخاصة فى مجموعة من الرسوم المالية التى يتم فرضها على المواطنين ووضعها فى صناديق تتبع عدة جهات وتكون خارج الموازنة العامة للدولة ومن ثم فلا تعرض تفاصيلها على مجلس الشعب علي الرغم من انه يتعين خضوعها لمراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات ، ووفقا للقوانين المنشئة لهذه الصناديق لا تقتصر سلطة إنشائها علي رئيس الجمهورية فقط بل تمتد لتشمل المحافظين ورؤساء المركز والقرى ، وهو ما أدى إلى التوسع بشكل كبير فى إنشائها وصعوبة حصرها ، ويؤدى ما سبق إلى إيجاد مجال خصب لجرائم فساد تتعلق بهذه الصناديق .

ب-أسباب إدارية :

هناك العديد من نقاط الضعف فى نظم الإدارة العامة في مصر والتى كان لها دورا كبيرا فى انتشار الفساد وتوغله وعدم فاعلية الإجراءات التى تم اتخاذها لاقتلاعه ، وفيما يلى أهم هذه الأسباب وأثرها على انتشار الفساد :

١) وجود قصور فى الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومى والإدارى للدولة :

تعانى الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي والإداري للدولة من عدة مشاكل ، من أهمها ما يلى :

(أ)عدم المراجعة والتحديث بصوره دورية، مما يجعلها لا تلبى طموحات المواطنين من الخدمات الحكومية .

(ب) وجود تداخل كبير فى الاختصاصات بين الجهات الحكومية ينشأ عنه منازعات فى الاختصاصات بما يعطل دولاب العمل الحكومى ومصالح المواطنين ويضعف من المساءلة .

(ج) عدم تحديد الاختصاصات داخل الجهة الواحدة بشكل دقيق ، بما يؤدى إلى شيوع المسئولية داخل الجهة ، مما يعوق آليات الرقابة الداخلية ويفقدها فاعليتها ، ويزيد من قدرة المسئولين على التنصل من المسئولية ووقوعها فى الغالب على صغار الموظفين .

٢) البيروقراطية الحكومية وتعقد الإجراءات :

تعانى الخدمات الحكومية العديد من المشكلات البيروقراطية وتعقد الإجراءات التي تساهم إلى حد كبير فى خلق مناخ ملائم لجرائم الفساد ، من حيث زيادة العبء على الموظفين بمنافذ تقديم الخدمة إلي جانب تكدس المواطنين الراغبين فى الخدمة ، ويعد من أهم هذه المشكلات ما يلى :

(أ) طول الفترة التى تستغرقها إجراءات تقديم الخدمة مع عدم وجود موعد محدد للانتهاء منها .

(ب) عدم توافر صلاحيات كافية للموظفين لإبداء مرونة تجاه بعض الإجراءات المعقدة .

(ج) سوء تعامل الموظفين مع الجمهور والميل إلى تعقيد الإجراءات دون وجود رقابة .

(د) عدم توافر وسائل كافية لتعريف المواطنين بإجراءاته الحصول علي الخدمات بصورة مسبقة .

(هـ) عدم وجود قنوات اتصال واضحة وفعالة بين جمهور المتعاملين وكبار المسئولين بالوحدات الخدمية لحل أية مشكلات تنشا أثناء التعامل ، فضلا عن صورية الإجراءات التى تتخذ للتحقيق فى الشكاوى المتعلقة بسوء أداء .

(و) عدم ملائمة أماكن تقديم الخدمات مع متطلبات جمهور المواطنين ، سواء من حيث الموقع أو المرافق أو أماكن الانتظار .

(ز) عدم استعانة بعض منافذ تقديم الخدمات بالوسائل التكنولوجية ، والاعتماد بصورة كبيرة على العنصر البشرى .

(٣) ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية :

يؤدى ضعف الرقابة الداخلية علي الأجهزة الحكومية وعدم فاعليتها إلى زيادة وقوع الممارسات الفاسدة وانتشارها ، وتتمثل أهم مظاهر ذلك الضعف فيما يلى :

(أ) عدم مراعاة اعتبارات تضارب المصالح لدى المسئول الذي تعرض عليه تقارير الرقابة الداخلية ببعض وحدات الجهاز الإداري للدولة .
(ب) ضعف الرقابة المركزية علي الوحدات الفرعية لأجهزة الدولة ، بما يشمل التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية بتلك الوحدات .
(ج)عدم وجود آلية دورية فعالة للتحقق من التزام الموظفين بقواعد السلوك الوظيفى .
(د) عدم توقيع عقوبات فعالة ورادعة وناجزه في حالات وجود مخالفات مما يعزز من ثقافة الإهمال والفساد في القطاع الإدارى .
(هـ) ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لعمليات التدريب وعدم وجود ضوابط للتأكد من توجيهها في المسارات السليمة وبما يؤدى إلي إتاحة الفرصة للتلاعب بها .
(و) عدم تتضمن نظم الرقابة الداخلية قواعد تتعلق بمبدأ إبلاغ الموظفين عن الممارسات الفاسدة .

(٤) نظم التعيين والتقييم والترقية فى الوظيفة العامة :-

أدى وجود قصور فى نظم التعيين والتقييم والترقية ، بالإضافة إلي الاعتماد فى كثير من الأحيان على تعيين أبناء العاملين أو استخدام أسلوب الوساطة والمحسوبية إلى تكدس الجهات الحكومية بعاملين لا توجد حاجة فعلية لهم وترهل الهيكل الحكومى وإنشاء درجات وظيفية ومستويات إدارية عديدة دون مبررات موضوعية بما يزيد من تعقيد الإجراءات الحكومية .

(٥) نظم المرتبات والأجور :

خلقت أوجه القصور بنظم المرتبات والأجور بوحدات الجهاز الإداري بالدولة مناخا صالحا لتفشى أوجه الفساد ، منها الرشوة والتربح والاستيلاء علي المال العام ، ونورد فيما يلى أهم أوجه القصور :
(أ)عدم العدالة في توزيع الأجور بين العاملين بوحدات الجهاز الإداري بالدولة .
(ب) عدم ربط الأجور المتغيرة بالأداء الفعلي بالغم من أن الجانب الأكبر من المرتبات والأجور يتمثل في أجور متغيرة إلا أن الكثير من الجهات تمنح جميع العاملين بها أجورا متغيرة متساوية بغض النظر عن الأداء مراعاة للظروف الاقتصادية .

(٦) ضعف مهارات الإدارة :-

يؤدى عدم توافر مهارات إدارية مناسبة لدى القائمين على إدارة بعض الأجهزة الحكومية إلي تفشى ظواهر التسيب والإهمال واللامبالاة وإتاحة الفرصة للتلاعب والتربح والاستيلاء على المال العام .

ج - أسباب قانونية :

(١)ضعف الحماية للشهود والخبراء والجنى عليهم والمبلغين :
عدم وجود تشريع شامل ينظم مسائل حماية الشهود والخبراء والمجني عليهم والمبلغين .

(٢)طول الإجراءات القانونية والقضائية :-
يستغرق التحقيق والمحاكمة فى جرائم الفساد فترة زمنية طويلة نسبيا ، مما يضعف من قوة الردع القانونية تجاه المفسدين ويزيد من فرص هروب المتهمين إلى الخارج قبل محاكمتهم أو ضيع الأدلة أو تدميرها أو التأثير على الشهود أو عدم الاستفادة منهم لأسباب مثل السفر أو الوفاة وهو ما يساهم في ترسيخ شعور عام بعدم جدية الإجراءات القانونية والقضائية لمكافحة الفساد فى مصر ، وما يترتب على ذلك من تأخر استعادة الحقوق المسلوبة واسترداد الأموال محل الجريمة .

(٣)التراخي في تنفيذ العقوبات الصادرة في جرائم الفساد وضعف العقوبات المقررة على بعض تلك الجرائم :-
أدى التراخى فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى جرائم الفساد إلى عدم تحقيق الردع المطلوب فى تلك الوقائع كما تتسم بعض العقوبات المقررة على بعض جرائم الفساد التي تقع على المال العام بالضعف ومن أمثلة تلك الجرائم تهريب السلع المدعمة بما يؤدى إلي زيادة معدل وقوعها نظرا إلى الاستهانة بعقوباتها .

(٤) تعدد القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية وتداخلها :-
ينظم العمل فى الجهات الحكومية العديدة من القوانين واللوائح والقرارات ويؤدى ذلك إلي حدوث ثغرات عند التطبيق نتيجة التداخل فيما بينها ومنها ما يلى :
(أ)تشتت العاملين بشأن الموقف الحالى للإجراءات واجبة التطبيق فى العمل الحكومى وتفضيل اللائحة التى تحقق له غرضه سواء بحسن نية أو بسوء نية وهو ما يعزز من ممارسات الفساد .
(ب) زيادة الممارسات البيروقراطية نظرا لقيام العاملين بتطبيق أكثر من لائحة تحكم ذات الإجراءات مما يفتح مجالا اكبر لممارسات الفساد .
(ج) صعوبة فهم المواطن العادى للقوانين واللوائح والإجراءات المترتبة عليها مما يجعله عرضة لتوجيه الموظف المختص وهو ما يفتح الباب لممارسات الفساد كدفع رشاو وغيرها .
(د) إصدار العديد من اللوائح الخاصة ببعض شركات قطاع الأعمال العام والتي تعد أموالها أموالا عامة تتضمن انعقاد اختصاص الإدارة القانونية بالتحقيق بالمخلفات المالية على خلاف الشريعة العامة الواردة بالقوانين المعمول بها وحال صدور تلك اللوائح بقرارات وزارية وهى مستوى تشريعي أدني من القانون والتوسع في إنشاء مجالس تأديب بها والتى تخضع بطبيعتها لرئاسة الجهة مما يؤدى إلى التستر على بعض المخالفات المالية فضلا عن عدم حماية العاملين من تعسف جهة الإدارة .

د-عدم توافر الشفافية الكافية :

يتطلب مكافحة الفساد والحد من أثاره السلبية توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة ، فضلا عن أهمية إتاحتها والسماح بحرية تداولها بين الأفراد الا اذا كانت سرية ومحظو تداولها أو تتعارض مع مقتضيات الأمن القومى وعلي الرغم من تصديق مصر علي العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية ١٩٦٦ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٥ ، وما نصت علية المادة ٦٨ من دستور ٢٠١٤ إلا انه توجد عدد من الصعوبات في مجال إتاحة المعلومات المتعلقة بشأن العام للمواطنين على ان يتم ذلك وفقا لمعايير ثلاثة ، وهى بساطة إجراءات إتاحة المعلومات ، وانخفاض المقابل المادى للإطلاع عليها إن وجد ، وأتاحها فى زمن معقول .

هـ - أسباب تتعلق بالترتيبات المؤسسية لمكافحة الفساد :-

علي الرغم من تعدد الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في مصر ، إلا انه توجد بعض المعوقات فى سبيل قيام تلك الجهات بالدور المنوط بها بفاعلية والتنسيق فيما بينها ، وتتمثل أهم تلك المعوقات فيما يلى :

(١)التحديات التى تواجه بعض جهات الرقابة الخارجية :
(أ) وجود بعض القيود الإجرائية بشأن التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا بالجهاز الإداري بالدولة .
(ب) استغلال الجهة الإدارية لسلطاتها التقديرية بما قد يخالف ما انتهى إليه رأى الجهة الرقابية وبما يجهض جهود أجهزة مكافحة الفساد .
(ج) افتقار أعضاء الأجهزة الرقابية إلى الحصانات الكافية للقيام بدورهم .
(د) قلة الموارد المادية والبشرية لبعض الجهات الرقابية .
(ه) عدم إفصاح بعض جهات التحقيق عن أسباب الحفظ بشأن البلاغات المحلة إليهم من الأجهزة الرقابية .

(٢) تبعية بعض الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد فى مصر للسلطة التنفيذية بما قد يؤثر على استقلاليتها .

(٣) محدودية التنسيق بين الجهات الرقابية :
محدودية آليات التنسيق بين الجهات الرقابية وعدم الاستعانة بتطبيقات ونظم تكنولوجية حديثة تسهل وتبادل المعلومات في شان التحريات وإجراء التحقيقات .

(٤)عدم توفر الوعى الكافى لدي المواطنين بالجهات المعنية بمكافحة الفساد فى مصر :

(أ) علي الرغم من تعدد الجهات الرقابية فى مصر إلا إنها ليست معروفة لدى غالبية المواطنين وفي ظل عدم الوعى من قبل بعض المواطنين كان كثير من الناس عندما يغتصب حقه أو حتى عندما يريد أن يكيد لبعض الأشخاص يلجأ إلى إعداد مئات الشكاوى ويقوم بإرسالها إلى كافة الجهات المختصة وغير المختصة ابتداء من رئاسة الجمهورية وحتى الحي الذى يقطن فيه وهو ما أدى إلي تكدس الشكاوى أمام جميع الجهات الرقابية مما افقد آلية الشكوى والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة الفساد .

(ب) عدم تعريف الأجهزة الرقابية بنفسها وبأدوارها للوطن .

و-أسباب اجتماعية :-

يعد انتشار قيم الشفافية والنزاهة والأمانة في المجتمعات من أهم وسائل الحماية ضد تفشى جرائم الفساد بها ، إلا أن المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة أصبح يعانى من مظاهر اجتماعية عدة أثر على هذه القيم بشكل سلبى ، ونعرض فيما يلي أهم هذه المظاهر :
(١)التراجع في القيم والعادات السلوكية :
يظهر ذلك جليا من خلال انتشار سمات سلوكية سلبية كانت نتاج العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية المتعاقبة .

(٢)ضعف الثقة فى الحكومات المتعاقبة :
أدت بعض الممارسات السلبية لأنظمة سابقة مثل ضعف الشفافية وعدم اتخاذ إجراءات صارمة تجاه الممارسات الاحتكارية وانتشار الفساد في عدة هيئات حكومية وغياب المساءلة والمحاسبة وعدم احترام القانون إلي فقدان الثقة في الحكومات المتعاقبة وقبول البعض للفساد كوسيلة ناجزه من وجهة نظرهم للحصول علي حقوقهم .

(٣)اللجوء إلى الوساطة والمحسوبية وعدم تحمل المسئولية المجتمعية :-
وجود قناعة لدى المواطنين بعدم قدرتهم على قضاء مصالحهم دون اللجوء إلى الوساطة فضلا عن عزوف الأفراد وخاصة ذوى القدرة على العطاء على المشاركة المجتمعية فى منع ومكافحة الفساد لانتشار الشعور بعدم جدواها .

(٤)القبول الاجتماعي للفساد الصغير :-
أدت الأسباب السابق الإشارة إليها إلى ظهور ثقافة جديدة وهى التسامح مع الفساد وإظهاره على أنه وسيلة مقبولة اجتماعيا للحصول على الحقوق .

ز-أسباب أخرى :

(١) ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة فى توعية جمهور المواطنين بعناصر مشكلة الفساد مثل مظاهرة وأسبابه وأثاره وطرق علاجه ، وكذا عدم بذل الجهد الكافى لترويج القيم والمبادئ الأخلاقية وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة للحد من الظاهرة .
(٢) غياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى التعريف والتوعية بمشكلة الفساد وضعف ممارستها للمساءلة والمحاسبة فى مجال مكافحه الفساد .
(٣) إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن وقائع الفساد خشية عرقلة مصالحهم أو التعرض لردود أفعال انتقامية .

القسم الثانى : الإطار العام لإستراتجية مكافحة الفساد

نتعرض في هذا القسم للمبادئ التى استندت اليها الاستراتجية والاسلوب المستخدم لاعدادها ومدة الاستراتجية والجهات المشاركة وصولا الى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف بمنظومة العمل ومكافحة الفساد المصرية ليتسنى لنا وضع محاور وأهداف محددة وواضحة رئيسية وفرعية واليات تنفيذ .

١.المبادئ التى استندت اليها الاستراتجية :

يعتمد تحقيق أهداف الاستراتجية على مراعاة المبادئ الاتية :

أ.مبدأ القانون والفصل بين سلطات الدولة .
ب.الالتزام والارادة السياسية ةهذا يشمل السطات الثلاث فى الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية مع بعضها البعض من اجل ضمان تنفيذ الاستراتجية الحالية .
ج.الالتزام الكامل بالتعاون والتنسيق بين كافة الاطراف المعنية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى بما يضمن وحدة وتجانس تنفيذ سياسات مكافحة الفساد .
د.مبدأ الحوكمة الذى يتعين علي الحكومة ان تطبقه فى اتباع مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية والمساءلة ووضع اجراءات واضحة وفعالية لتحقيق اهداف راسخة تتسم بالقدرة والمرونة على الاستجابة الي الاحتياجات الاجتماعية .
ه.احترام حقوق الانسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون .
و.مبدأ المساءلة الذى بمقتضاه تكون سلطات الدولة مسئولية عن القيام بواجباتها فى تنفيذ الاستراتجية وخطة العمل وضمان فعاليتها .
ز.الوقاية والتدخل المبكر الذى بموجبة تحظى عملية حصر فرص وقوع الفساد والقضاء عليه فى الوقت المناسب .
ح.مبدأ الفاعلية فى مكافحة الفساد الذى يركز على الرصد والتقييم المستمرين لجهود مكافحة الفساد بهدف اوجه القصور فى الوقت المناسب واتخاذ التدابير الملائمة لتداركها .
ط.الاولوية للمصلحة العامة بحيث يضلع ممثلوا المؤسسات والسلطات العامة بواجب مراعاتها حتا تكون مقدمة علي اى مصلحة اخرى عند القيام بواجباتهم ، كما عليهم واجب الامتناع عن اتيان اى تصرف يضر بالمصلحة العامة والمال العام .
ى.مبادئ الشفافية والشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تراعى أهمية تعاون المجتمع المدنى ومجالس الاعمال فى انشطة ملموسة وحقيقية تهدف الى منع الفساد .

٢. مدة الاستراتجية :

تكون مدذة الاستراتجية ٤ سنوات تبدأ من ديسمبر ٢٠١٤ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ .

٣. الجهات المشاركة فى التنفيذ :

لاشك ان تحقيق الاهداف والسياسات المقترحة لمكافحة الفساد والحد من اثار يتطلب الكثير من الجهد من كافة أطراف منظومة المكافحة كما يتطلب كذالك ان تنفيذ تلك الجهود فى اطار تكاملى بحيث تصبح أكثر قد تحول دون نجاحها .

ومما سبق تبرز أهمية اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد للقيام بأدوار فعالة وأبرزها بلورة الاستراتجية كهدف قومى وطنى أمام المجتمع وتحديد أدوار كافة عناصر منظومة المكافحة واعداد آلية متناغمة لتنفيذ تلك الادوار يراعى فيها وضوح المهام والمسئوليات للمشاركين فى التنفيذ وقد تم الاخذ فى الاعتبار لدى اعداد الاستراتجية مشاركة كافة الجهات المعنية كاما يلى :

أ.اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد ، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها.
ب.مجلس النواب والمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات المختلفة .
ج.الحكومة (الوزات/الهيئات/الاجهزة التابعة) ووحدات قطاع الاعمال العام .
د.أجهزة منع ومكافحة الفساد وجهات انفاذ القانون .
هـ.السلطات الرقابية على المؤسسات المالية ووحدات الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية غير المصرفية (البنك المركزي المصرى ، هيئة الرقابة المالية) .
و.المجالس القومية والجامعات والمعاهد البحثية المتخصصة .
ز.وسائل الاعلام والمؤسسات الصحفية .
ج.منظمات المجتمع المدنى .
ط.المؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية .

٤-التحليل الاستراتيجي الرباعي SWOT (نقاط القوة ونقاط الضعف بمنظومة العمل ومكافحة الفساد في مصر والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة في البيئة المحيطة) .

انطلاقا من الحرص على مكافحة الفساد في مصر وتلبية الالتزامات الدولية فى هذا الشأن فقد تم أعداد هذه الاستراتيجية بإستخدام التحليل الرباعى (SWOT) الذى يساعد بشكل كبير للوصول الى الاهداف المرجوة حيث يتكون أسلوب التحليل الرباعى من جانبين الاول : تحليل الوضع الداخلى (نقاط القوة والضعف) المعنى بتحليل الوضع الحالى الفعلى من نقاط قوة وضعف ، والثانى : تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات والتهديدات) والذى يأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالى الفعلي من حيث التهديدات الاقليمية والدولية والفرص المتاحة من ناحية ، كما يحلل التغيير المحتمل فى كل منها من ناحية اخرى .

وفيما يلى عناصر التحليل السابقة :

أ.أهم نقاط القوة : Strengths

(١) وجود ارادة سياسية عازمة على القضاء على الفساد .
(٢) وعى الشعب المصرى بمخاطر الفساد على حياته الشحصية .
(٣) ثراء البيئة التشريعية المصرية بالعديد من القوانين الداعية لجهود مكافحة الفساد فضلا عن تعزيزها سن مجموعة حديثة من التشريعات في مجالات (غسل الاموال ، حماية المستهلك ، منع الاحتكار ، حماية الملكية الفكرية ، حظر تعارض مصالح المسئولين فى الدولة .. الخ) .
(٤) توافرالبيئة المؤسسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد والمتمثلة فى (مجلس النواب ، هيئة الرقابة الادارية ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، هيئة الرقابة المالية ، الادارة لمباحث الاموال العامة بوزارة الداخلية ، وحدة مكافحة غسيل الاموال ، ادارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل والنيابية وهيئة النيابة الادارية ...) .
(٥) ثقة الغالبية العظمى من المواطنين المصريين فى نزاهة القضاء وحيدة الاحكام الصادرة منه .
(٦) توافر وسائل الاعلام بكافة صورها وخاصة الوسائل التكنولوجية الحديثة بما يساعد على سرعة انتشار حملات التوعية .
(٧) انتهاج الدولة الاصلاح الادارى حيث تضع اصلاح البنية التشريعية والمؤسسية ومكافحة الفساد على رأس اولويات والتوجة نحو اتباع برنامج تبسيط الاجراءات الحكومية في الخدمات المقدمة للمواطنين ، وفصل مقدم الخدمة عن طالبها وتقديم بعض الخدمات الكترونيا .

ب-أهم نقت الضعف : Weaknesses

(١)غياب التنسيق الفعال بين الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد ، والتضارب فى الخطوات والانفراد فى اتخاذ بعض الخطوات والانفراد فى اتخاذ بعض الخطوات من قبل الاجهزة المعنية .
(٢) عدم تغطية كافة صور جرائم الفساد الواردة باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فى القوانين المصرية .
(٣) تبعية بعض أجهزة مكافحة الفساد للسلطة التنفيذية بما يحد من الاستقلالية المطلوبة .
(٤) تزاوج السلطة مع بعض أصحاب رؤوس الاموال .
(٥) المبالغة فى نشر حالات الفساد دون الاشارة لاية ايجابيات او نشر بيانات دون وجود أدلة كافية .
(٦) بطء اجراءات التقاضى فى بعض الاحيان وما نتج عنه من تأخر الردع المطلوب .
(٧) تضخم الجهاز الادارى للدولة وما نشأ عن ذلك من انخفاض مستويات الاجور بوجه عام لا يتناسب مع زيادة الاسعار وتأثير ذلك على تلبية الاحتياجات الاساسية لهم .
(٨) وجود تفاوت فى الاجور والمرتبات بين أصحاب الدرجات الوظيفية الواحدة بالجهاز الادارى للدولة وقطاع الاعمال العام .
(٩) عدم فاعلية عناصر الرقابة الداخلية وضعف الامكانات المادية والتدريبة لبعض جهات الرقابة بوحدات الجهاز الادارى للدولة وقطاع الاعمال العام .
(١٠) تعقد الاجراءات فى غالبية المصالح الحكومية .
(١١) وجود معوقات ادارية وتنظيمية تحول دون استرداد الاموال المتعلقة بجرائم الفساد .

ج- الفرص فى البيئة المحيطة :

(١) وجود بيئة داعمة لمكافحة الفساد .
(٢) تصديق مصر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد .
(٣) الانتشار المتزايد للتقنيات الحديثة مما يساهم فى سرعة تبادل المعلومات فى مجال مكافحة الفساد على مستوى الاقليمى والدولى .
(٤) زيادة التنافس الدولى لاستقطاب الشركات والمستثمرين يشجع علي تعزيز عناصر مكافحة الفساد .
(٥) الاستفادة من افضل الممارسات الدولية الناجحة فى مجال منع ومكافحة الفساد .

د- التهديدات فى البيئة المحيطة :

(١) طول وتعقد اجراءات تسليم المجرمين فى جرائم الفساد .
(٢) تاخر ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد مما يؤدى الى ضعف فرص الاسستثمار الخارجى .
(٣) وجود معوقات ادارية وتنظيمية في التعاون الدولى لمكافحة الفساد واسترداد الاموال المتعلقة بها .
(٤) استخدام المتحصلات المالية الناتجة عن بعض الممارسات الفاسدة فى غسل الاموال .

القسم الثالث : المسار الإستراتيجي

١-الرؤية : Vision

مجتمع يكافح الفساد ويستعد ثقافة الشفافية والنزاهة والعدل والولاء بدعم من اجهزة أدارية فعالة .

٢- الرسالة : Mission

مكافحة الفساد والحد من اثاره السلبية على كافة النواحى الادارية والاقتصادية والسياسية والجتماعية ، ونشر الوعى بهذه الاثار ، ورفع قدرات أجهزة مكافحة الفساد ، والتعاون مع كافة الجهات المعنية المحلية والاقليمية والدولية فى مكافحة الجرائم المتعلقة به مع مراعاة المعايير الدولية وأفضل الممارسات .

٣-الأهداف الرئيسية للإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد :

ارتكزت الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد على عدة أهداف رئيسية وما ينبثق عنها من أهداف فرعية ، وذلك تمهيداً لوضع خطة العمل التى تتضمن الاجراءات التنفيذية اللازم ، القيام بها من قبل الجهات المعنية ، ونستعرض فيما يلى تلك الاهداف :

أ.الارتقاء بمستوى اداء الجهاز الحكومى والادارى للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية .
ب.ارساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالجهاز الادارى للدولة .
ج. سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد .
د.تطوير الاجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة .
هـ.دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد .
و.الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية .
ز.رفع مستوي الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة .
ح.تعزيز التعاون المحلى فى مجال مكافحة الفساد .
ط.تعزيز التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد .
ى.مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد .

خطة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

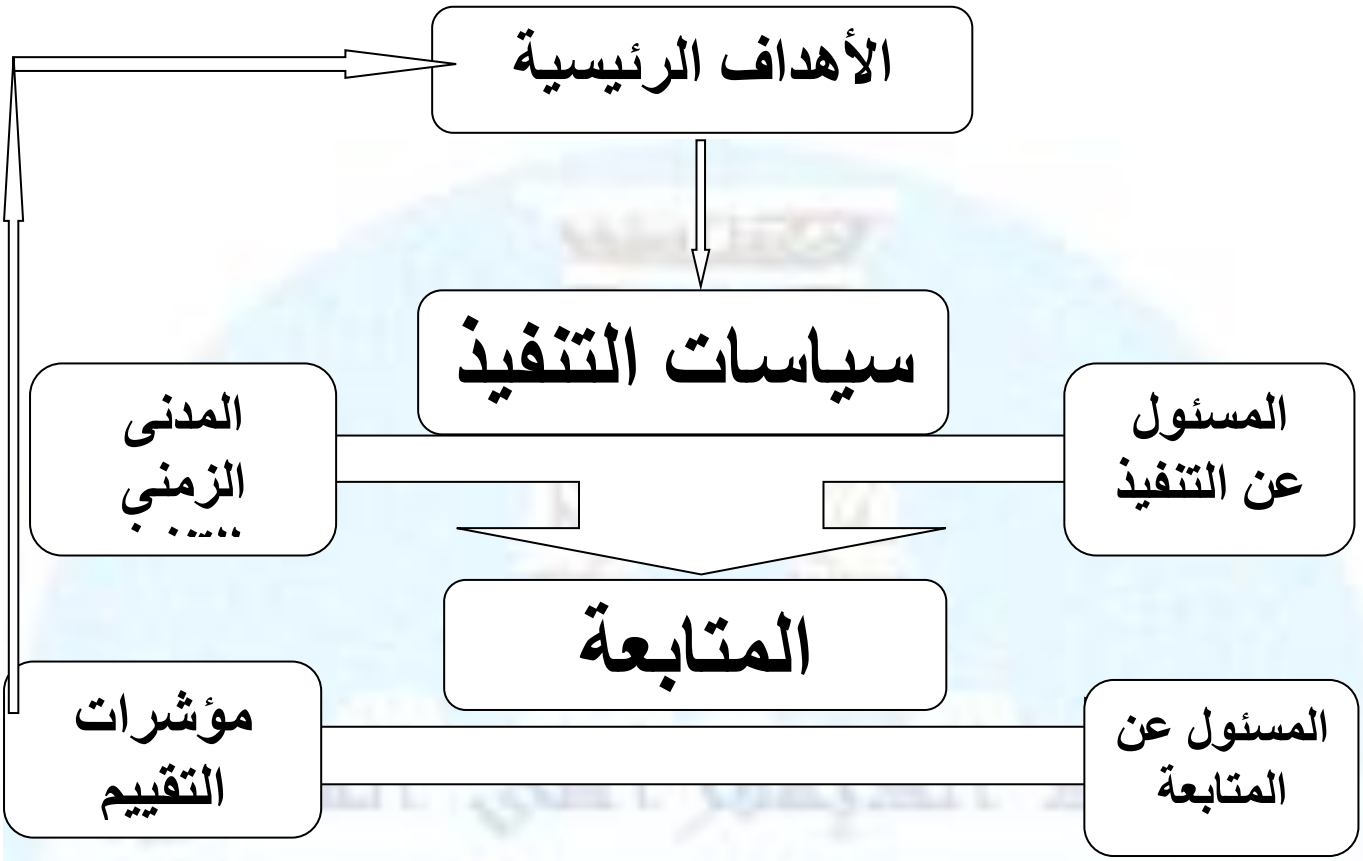

ملحوظة :
سيتم تكليف اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية لمكافحة الفساد والفرعية المنبثقة عنها بإعداد آليات تفصيلية لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية سنويا وفقاً للأولويات والموارد المالية المتاحة خلال مدة تنفيذ الخطة ٢٠١٤/٢٠١٨ .

الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

م	الأهداف الاستراتيجية	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	الجدول الزمنى للتنفيذ	المسئول عن المتابعة	مؤشرات قياس الاداء
١	الارتقاء بمستوى الجهاز الحكومى والادارى للدولة وتحسين الخدمات الجماهيرية .	تعديل وتحديث الهياكل التنظيمية . دعم الرقابة الداخلية . اصلاح نظام التعيين والتقييم والترقية . اصلاح هياكل المرتبات والأجور . تدريب العاملين بكافة المستويات . تبسيط الاجراءات الإدارية والجماهيرية وميكنتها . تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونياً .	رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . وزارة المالية . الجهاز المركزى للمحاسبات . الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . النيابة الادارية .	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	مجلس النواب . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	وجود جدول اجور معدل . وجود هياكل تنظيمية محدثة ومطبقة . صدور قانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة . زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب العاملين بالجهاز الحكومى بالدولة . تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقي والفرعية لمكافحة الفساد . الاستقصاءات ، الاستبيانات ، استطلاعات الراى .
٢	ارساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الادارية	تفعيل مدونات سلوك الموظفين . تفعيل قانون منع تضارب المصالح للموظفيين الحكوميين وميكنة أقرارات الذمة المالية . إتاحة البيانات والمعلومات عن أعمال	رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . اجهزة الرقابة الداخلية بالوزارات المختلفة الجهاز المركزى	قصير (خلال عام ٢٠١٥)	مجلس النواب . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	- ربط بعض الحوافر للعاملين بمدى الإلتزام بمدونات السلوك . - وجود نظام لميكنة أقرارات الذمة المالية للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة . - صدور قانون أتاحة وحرية المعلومات . - وجود مواقع الكترونية محدثة للجهاز الادارى للدولة

		الجهاز الادارى للدولة فيما لا يضر بالأمن القومى وسرية البيانات الشخصية للمواطنين . إتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقاً لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك . نشر التوعية بعن الأجهزة الرقابية واختصاصاتها فى مجال منع ومكافحة الفساد . نشر الموازنة العامة للدولة فى شكل مبسط . تصميم مواقع الكترونية لكافة الجهات الحكومية وربطها . مكافحة الممارسات الفاسدة فى القطاعات المختلفة فى الحكومة وضبط الانفاق الحكومى وترشيده .	للمحاسيات . الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .		. - تعديل قانون المناقصات والمزايدات . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية والفرعية لمكافحة الفساد . - الاستقصاءات ، الاستيبانات ، استطلاعات الراى .
٣	سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد .	استحداث والعمل على تطوير منظومة تشريعات مكافحة الفساد للتأكد من كفاءتها واتساقها مع دستور مصر ٢٠١٤ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية منها على سبيل المثال : - سن قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا	مجلس النواب . رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . وزارة العدل . وزارة الخارجية . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	- اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	- صدور القوانين الحديثة المعنية بمنع ومكافحة الفساد . - صدور القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .

		والخبراء . - سن قانون أتاحة وحرية تداول المعلومات ، تعديل قانون المناقصات والمزايدات . - تحديث التشريعات المنظمة لعمل واستقلالية الجهزة المعنية بمكافحة الفساد . - تحديث التشريعات المنظمة للصناديق الخاصة .	الفساد . الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد .			
٤	تطوير الاجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة .	تطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفنى والمالى اللازمين . دعم قدرات وحدات تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقاً لمبدأ سيادة القانون . انشاء محاكم متخصصة لجرائم الفساد .	رئاسة مجلس الوزراء وزارة العدل . وزارة الداخلية . النيابة العامة . هيئة النيابة الادارية . مجلس الدولة . هيئة قضايا الدولة .	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	- مجلس النواب . - اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	- معدلات الانجاز وفقا لأحصائيات التنفيذ . - أنجاز ميكنة الأعمال القضائية . - تنفيذ انشاء المحاكم المتخصصة فى جرائم الفساد . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - استطلاع الرأى فى مدى تبسيط اجراءات التقاضى .
٥	دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد	تطوير هياكل الأجهز الرقابية بما يتناسب مع طبيعة عمل كل منها . توفير الدعم المالى والفنى للأجهزة	رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى .	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	- مجلس النواب . - اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .	- جود هياكل تنظيمية محدثة ومعتمدة للأجهزة الرقابية . - زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للأجهزة الرقابية . - صدور قوانين

		الرقابية . تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية .	وزارة المالية . الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . الاجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد .			ولوائح حديثة بتنظيم عمل الأجهزة الرقابية وفقاً للدستور ٢٠١٤ . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .
٦	الارتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية .	رفع مستوى الدخول وعدالة توزيعها . ترشيد الانفاق الحكومى لدعم مشروعات التنمية . زيادة التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة . تخفيف الأعباء على اصحاب الدخول المحدودة . تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبى والجمركى .	رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . وزارة المالية . وزارة الاستثمار . الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . الصندوق الاجتماعى للتنمية .	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	- مجلس النواب . - اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	- زيادة الاعتمادات المالية للمشاريع الاستثمارية والتنموية بموازنتى ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٦/٢٠١٧ . - ارتفاع عدد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة . - ارتفاع متحصلات الضرائي ومتابعة تقارير حجم التهرب الضريبى والجمركى . - تقارير المتابعة المعدجة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - الاستقصاءات ، الاستيبانات ، استطلاعات الراى .
٧	رفع مستوى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته ، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة .	ترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الايجابية . التوعية الجماهيرية بشان خطورة الفساد وتعزيز دور المواطنين فى ممارسة الرقابة الشعبية لمواجهته . تفعيل دور الاعلام فى مواجهة الفساد . تدعيم الثقة فى مؤسسات الدولة .	رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . اجهزة الرقابة الداخلية بالوزارات المختلفة . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٦)	- مجلس النواب . - اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - منظمات المجتمع المدنى . - الصحف ووسائل الاعلام .	- وجود برامج تعليمية وتوعية بمخاطر الفساد . - ارتفاع عدد المبادرات المجتمعية لمكافحة الفساد . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - الاستقصاءات ، الاستيبانات ، استطلاعات الراى .

			الصحف ووسائل الاعلام . المؤسسات التعليمية والدينية .			
٨	تعزيز التعاون المحلى فى مجال مكافحة الفساد .	تطوير التشريعات والأطر الحاكمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد . وضع آليات حديثة للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد .	مجلس النواب . رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .	قصير (خلال عام ٢٠١٥)	اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .	- وجود نظم لتبادل البيانات والمعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .
٩	تعزيز التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد .	دعم الجهود المبذولة لتطوير التعاون الاقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات وما يتطلبه من إصدار التشريعات والتصديق على الاتفاقيات . تعظيم تمثيل مصر فى الفاعليات الإقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد . تفعيل بنود الاتفاقيات المصدق عليها فى مجال منع ومكافحة الفساد . الاستفادة من افضل الممارسات الدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد .	مجلس النواب . رئاسة مجلس الوزراء . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . وزارة الخارجية . وزارة العدل . النيابة العامة . الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد .	قصير (خلال عام ٢٠١٥)	اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .	- انعقاد الدورات التدريبية فى مجال منع ومكافحة الفساد واسترداد الموجودات . - عدد المبادرات بين الجهات الوطنية والاقليمية والدولية فى مجال منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات . - وجود اتفاقيات ثنائية لتداول المعلومات بين اجهزة انفاذ القانون . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد .

١٠	مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد	مراجعة ووضع الأطر القانونية وعمل الجمعيات الأهلية . تشجيع منظمات المجتمع المدنى على الاهتمام بمحاربة الفساد وأعطائه اولوية . تيسير وصول منظمات المدنى للمعلومات المتالحة وبناء قنوات اتصال تربد منظمات المجنى بالجهاز الادارى والأجهزة الرقابة بالدولة . تنظيم نشر المعلومات من قبل منظمات المدنى ووضع أطر تحمى موضوعية المعلومات المنشورة ودقتها .	مجلس النواب . رئاسة مجلس الوزراء . وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى . وزارة التضامن الاجتماعى . أجهزة الرقابة الداخلية بالوزارات المختلفة . اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . الجهاز المركزى للمحاسبات . الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . الصحف والاعلام المئى والمسموع . منظمات المجتمع المدنى	متوسط (٢٠١٥-٢٠١٧)	اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . الصحف والاعلام المرئى والمسموع .	- صدور قانون جديد للجميعات الاهلية . - ارتفاع عدد مبادرات مكافحة الفساد . - وجود منتديات الكترونية لدعم التواصل الحكومى مع منظمات المجتمع المدنى . - وجود موضوعات مكافحة الفساد فى برامج وأعمال منظمات المجتمع المدنى . - تقارير المتابعة المعدة بمعرفة اللجنة الوطنية التنسيقية الرئيسية والفرعية لمكافحة الفساد . - الاستقصاءات ، الاستيبانات ، استطلاعات الراى .